جائحة كورونا ومستقبل العلوم السياسية: مع قراءة خاصة للجدل التنظيري الليبرالي الواقعي في تفسير السياسة الدولية

أ. د. أحمد وهبان

أستاذ العلوم السياسية

عميد كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية - جامعة الإسكندرية

طفت على سطح الأحداث العالمية، وتربعت خلال الشهور القليلة المنصرمة جائحة نوعية تجسدت في انتشار فيروس فتاك عبر مختلف قارات البسيطة عُرف بكوفيد-١٩ أو كورونا. وسرعان ما صار العالم إزاء أزمة جديدة هي الأخرى نوعية، وبات عليه أن يتعامل معها في ظل أجواء من القلق وعدم اليقين والخوف والترقب، انتابت سائر سكان الكوكب جراء ذلك المرض الغامض الحاصد للأرواح. وراحت كل دولة تسعى بشتى السبل إلى إدارة أزمتها الخاصة مع الفيروس، كما حاولت المنظمة المعنية بالصحة العالمية تقديم بعض العون للدول في هذا الصدد، وإن باتت حالة الارتباك العامة والضبابية سيدة الموقف؛ لا سيما في ظل حملات التضليل الإعلامي ونشر الشائعات وتبادل الحملات الدعائية المبنية على اتهام القوى الدولية بعضها لبعض بالتسبب في الأزمة، وعدم الشفافية في تقديم الحقائق للجماعة الدولية، والسعي إلى تحقيق مصالح أنانية ضيقة على حساب أمن ومستقبل البشرية قاطبة. وبموازاة هذه المساعي والممارسات الدولية والحكومية، ازدهرت الأدبيات التي انصبت على تحليل الأزمة الحالة وتداعياتها المختلفة على كافة أوجه الحياة الإنسانية المعاصرة، بما في ذلك قطاع عالم السياسة بوجهيه الداخلي والدولي. وفي هذا السياق تأتي حلقتنا النقاشية هذه حول مستقبل العلوم السياسية في ظل جائحة كورونا.

وتأسيسًا على ما تقدم، ارتأيت أنه يتعين بداية أن أقدم تصوري للإجابة عن جملة تساؤلات يطرحها عنوان الحلقة النقاشية وهي:

- هل نحن بصدد الحديث عن تطورات جوهرية يشهدها علم السياسة بمختلف فروعه الأصيلة والهجينة بفعل جائحة كورونا وتداعياتها، أم أننا نتحدث عن تغيرات قد تطرأ جراء الجائحة على الممارسات السياسية للدول والتنظيمات السياسية وربما الأفراد؟ وهل يمكن أن نتحدث عن تغيير حقيقي في بنية النسق الدولي القائم منذ انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، على نحو قد يؤدي إلى تراجع مكانة بعض القوى الدولية الكبرى أو حتى القطبية، لحساب قوى أخرى تتقدم الصفوف لاعتلاء قمة تدرج سلم القوى الدولي؟

- هل أدت الجائحة وما ترتب عليها من تداعيات إلى تراجع الاهتمام الحكومي والأكاديمي بالعلوم الاجتماعية، ومن بينها علم السياسة على الصعيد العربي لحساب العلوم الطبيعية؟

- هل أدت تداعيات الجائحة إلى استشراء ظاهرة التضليل الإعلامي عبر مختلف وسائطها وبشتى آلياتها؟

ومن ثم، أقدم إجابتي عن التساؤل الأساسي الذي اقترحته سابقًا، وهو: في ظل الجائحة، لمن كانت الغلبة هذه المرة على صعيد الجدل التنظيري التقليدي والقديم والمتواصل بين منظري النموذجين الفكريين الرئيسيين في تفسير العلاقات الدولية (أي الليبرالي والواقعي)؟ بمعنى هل كانت سلوكيات الدول خلال الجائحة أقرب إلى الطرح الليبرالي أم إلى الطرح الواقعي في التفسير؟

وإتمامًا للفائدة، أختتم مداخلتي بالإجابة عن جملة تساؤلات أخرى أبرزها:

- أي الأنظمة السياسية أثبت جدارة أكبر في التعاطي مع جائحة كورونا: الحرة أم السلطوية؟ وهل فعلًا كانت الأنظمة السلطوية هي الأكثر نجاحًا في هذا السياق؟ وإذا كان ذلك كذلك: هل هذا قد يدعونا إلى التخلي عن الإيمان بالنظم الديمقراطية النيابية ومختلف مبادئها وآلياتها؟

- ما أبرز حقول وموضوعات علم السياسة، التي قد يتعاظم الاهتمام بها بعد انقشاع أزمة الوباء؟

- وبناءً عليه: ما أبرز النصائح التي يمكن أن تولد من رحم الأزمة، وأن نوصي بها كأكاديميين فيما يتصل بتطويع مخرجات علم السياسة لخدمة المجتمعات العربية وقضاياها؟

وفيما يلي أقدم رؤيتي بصدد الإجابة عن تلك التساؤلات تباعًا:

١- الجائحة: علم السياسة والممارسة السياسية ومآل النسق الدولي

أرى، مبدئيًّا، أن ثمة مبالغة كبيرة في القول بأن علم السياسة بشتى فروعه ومواضيعه سيشهد تغييرًا جذريًّا بفعل هذه الأزمة التي تجسدها جائحة كورونا، أو أن علم السياسة بعد أزمة كورونا لن يكون هو ذات علم السياسة المعروف قبلها. ببساطة فإن القائلين بهذا الرأي لا يقدمون أية أدلة أو تحليلات مقنعة تؤكد صحة زعمهم. فربما ارتباطًا بتداعيات الأزمة وصيرورتها والسلوكيات الصادرة عن الأفراد والتنظيمات والدول خلالها؛ يحدث أن يتزايد الاهتمام بفروع أو مواضيع ما ضمن نطاق علم السياسة، وقد يعيد بعض محللي النظم السياسية النظر في بعض تحليلاتهم التقليدية أو يتراجعون عن تحيزاتهم الأيديولوجية لأنماط معينة من الأنظمة، وقد يعلن بعض مريدي النماذج الفكرية التنظيرية انتصار نماذجهم في تفسير السلوك السياسي للدول خلال الأزمة، لكن كل ذلك لا يعني ولا يقود في تصوري إلى تغيير جذري في علم السياسة ولا حتى في فروعه الرئيسية التي وردت في قائمة اليونسكو عام ١٩٤٨ والتي هي: النظرية السياسية، والنظم السياسية، والحياة السياسية، والعلاقات السياسية الدولية. فالجائحة الحالة هي ككل أزمة دولية تتسم بالتأقيت وعدم الديمومة لوقت كافٍ لتشكيل ملامح جديدة لعلم السياسة أو حتى لأي علم آخر.

أما على صعيد الممارسات السياسية، فإن ثمة تغيرًا حدث بالفعل في سلوكيات الدول والتنظيمات، وهو التغير التقليدي المرتبط بخصوصية موقف الأزمة الحالة شأنها في ذلك شأن سائر الأزمات. فعناصر موقف الأزمة عمومًا، وفي عبارة وجيزة هي: «تهديد كبير ووقت قصير ومفاجأة».

وعليه، فإن موقف الأزمة عادة ما يجبر متخذي القرار، تحت وطأة عامل محدودية الوقت، على تخطي الإجراءات البيروقراطية، والخطوات الروتينية لعملية اتخاذ القرار. من ذلك مثلًا أن العديد من الدول قامت باستخدام لقاحات وأدوية لمواجهة الوباء دون المضي في الإجراءات الروتينية المعتادة في التأكد من اعتبارات الفعالية والأمان من خلال السلطات المنوطة بذلك، حال هيئة الغذاء والدواء الأمريكية، فنجد مثلًا الرئيس الأمريكي قد دعا الشعب إلى استخدام عقار «ريمديسفير» في علاج كورونا دون تحقق الهيئة من مدى فعاليته، ومتجاهلًا في الوقت نفسه تحذيرات منظمة الصحة العالمية من هذا التسرع، بل واتخذ قرارًا دراماتيكيًّا بالتوقف عن تقديم الحصة المالية الأمريكية المقررة للمنظمة، ومن ثم أعلن انسحاب بلاده منها كليةً.

كما تدفع مواقف الأزمات صانعي القرار الخارجي غالبًا إلى تعريف أهدافهم على نحو قاطع، وبصورة أكثر تحديدًا؛ ارتباطًا بتعاظم حجم التهديدات التي يفرضها موقف الأزمة. وينعكس ذلك في صورة اختلاف أولويات الأهداف خلال أوقات الأزمات عنها في الأحوال العادية، فقد تتقدم بعض الأهداف لتتبوأ مكان الصدارة خلال الأزمة، بينما تتراجع أخرى. وبطبيعة الحال، فإن الاختلاف في ترتيب الأهداف خلال فترات الأزمات قد يتعداها ليرتب التزامات بعيدة المدى. ففي ظل الأزمة الحالية تقدمت الأهداف المتعلقة بالحفاظ على حياة المواطنين على أي أهداف أخرى تتعلق بالاقتصاد أو حتى حقوق الإنسان مثلًا، حيث لجأت غالبية الدول إلى إجراءات احترازية لمواجهة الوباء من قبيل الإغلاق الكلي كما فعلت إيطاليا وإسبانيا وفرنسا والسعودية لشهور عدة، أو الإغلاق الجزئي الذي لجأت إليه دول أخرى عديدة مثل الولايات المتحدة وألمانيا واليابان ومصر، ناهيك عن الإجراءات المتعلقة بحظر التنقل الداخلي، ووقف السفر الخارجي من خلال المطارات والموانئ، وغير ذلك الكثير من الإجراءات التي تحد من حريات المواطنين، وتؤثر بالسلب على اقتصاديات الدول ومعدلات نموها.

كذلك من المعتاد أن تؤثر مواقف الأزمة على نخبة صانعي القرار ذاتهم، حيث قد يترتب عليها ما يشبه عملية الفرز أو التقويم للأدوار التي يقوم بها كل واحد من أعضاء هذه النخبة، ولا سيما ما يسمى بالحلقة الضيقة لصناعة القرار (صناع القرار الفعليون أو الأكثر تأثيرًا ونفوذًا)، وبالتالي فقد تسفر أزمة معينة عن دخول أعضاء جدد إلى هذه الحلقة، وخروج البعض الآخر منها. ولعل أوضح الأمثلة وأجلاها في هذا الصدد نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية التي أجريت في نوفمبر ٢٠٢٠ والتي واكبت استمرارية أزمة الجائحة، وأسفرت عن هزيمة كبيرة للرئيس الأمريكي الحالي ترامب أمام خصمه الديمقراطي جو بايدن، بما سيترتب عليه من إطاحة بكل دوائر صنع القرار المرتبطة بالإدارة الحالية، والمجيء بنخب وشخصيات جديدة في ظل إدارة أمريكية جديدة بالكامل. ويُرجع معظم المحللين هزيمة الرئيس ترامب في الانتخابات إلى فشل إدارته لأزمة كورونا، وتعامله بخفة وارتجال مع الأزمة وتداعياتها على نحو أسفر عن وفاة ما يربو على ربع مليون أمريكي حتى الآن جراء المرض الفيروسي.

وإذا انتقلنا للحديث عن أثر الجائحة على النسق الدولي القائم، وهو النسق الذي يعتبره غالبية المحللين أحادي القطب، والذي ظهر إلى حيز الوجود منذ تفكك الاتحاد السوفييتي رسميًّا في ٢٥ ديسمبر ١٩٩١، أو ربما بالأحرى منذ سقوط حائط برلين في ٩ نوفمبر عام ١٩٨٩، فإنني أرى

أن ثمة مبالغة واضحة في التحليلات التي تقول بتغير جذري في بنية النسق الدولي وصعود قوى قطبية كالصين إلى موقع القيادة على حساب الولايات المتحدة، استنادًا حسب هذا الزعم إلى فشل الأمريكيين وتخبطهم في التعامل مع الأزمة، ونجاح الصينيين في هذا الخصوص، بل وصار كثير من التحليلات السياسية والطبية يؤكد على كون كورونا (كوفيد-١٩) جاء نتيجة تخليق معملي إرادي، ولكن الاختلاف يظل في إطار هذا التوجه حول ما إذا كان تم نشره بعمل إرادي غائي من جانب حكومة الصين أم أنه انتشر نتيجة خطأ بشري غير مقصود.

ويرى القائلون بتورط النظام الصيني، والموسومون بأصحاب نظرية المؤامرة، أن الفيروس استُخدم كسلاح بيولوجي لتحقيق أهداف تتعلق بصعود الصين كقوة قطبية قائدة على مستوى النسق الدولي، إلى جانب بعض الأهداف الاقتصادية. ووفقًا لهذا الرأي، فإن الصين تمتلك فعلًا اللقاح كما العلاج المضاد للفيروس، وأنها بطبيعة الحال لن تقدمه لغيرها من الدول تحقيقًا لأهدافها المشار إليها. وكإحدى القرائن على صحة ما ذهبوا إليه يشير هؤلاء المحللون إلى إقدام النظام الصيني على اعتقال الطبيب الذي كان أول من أعلن عن ظهور الفيروس، والذي توفي فيما بعد متأثرًا بإصابته بذات الفيروس، فيما يعني حسب هذا التوجه أن نظام بكين كان ضالعًا في إخفاء وجود وانتشار الفيروس.

ومهما يكن من أمر هذه التحليلات، ومدى دقة ما استندت إليه من معلومات، أرى أن الجائحة حين تنقشع لن تسفر عن نسق دولي جديد تتراجع فيه مكانة الولايات المتحدة لصالح الصين، ذلك بأن من المعلوم بداهة أن موازين القوى الدولية تنبني بصفة أساسية وفقًا لقدرات الدول العسكرية حال ما تمتلكه من قوة عسكرية تتألف من: فرق مدرعة، وأسطول حربي، وصواريخ باليستية، وطائرات مقاتلة، وطائرات بدون طيار، وصواريخ ذكية، وأسلحة نووية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. كما أنه على الدول امتلاك صنف آخر من صنوف القوة ألا وهو القوة الكامنة Latent Power والتي هي دعامة القوة العسكرية، وتتشكل القوة الكامنة من مكونات اجتماعية اقتصادية مثل ثروة الدولة، وإمكاناتها البشرية، وقدراتها التقنية. وعليه فإن العسكرة ليست هي الوسيلة الوحيدة أمام الدولة للحصول على القوة، وإنما قد تحقق الدول ذات الغاية من خلال زيادة حجمها السكاني وحصتها من الثروة العالمية، على نحو ما فعلت الصين خلال العقود القليلة الماضية. وتأسيسًا على ما تقدم، أرى أن محصلة قوة الصين لم تزل بعيدة عن الاقتراب من وضعية القوة القطبية التي تمثلها الولايات المتحدة

حاليًّا، والتي لم تزل متفوقة بمراحل على الأصعدة العسكرية (التقليدية وأسلحة الدمار الشامل)، والاقتصادية، والتقنية، ولنضع تحت التفوق التقني ألف خط كما يقولون.

٢- الجائحة ومسألة تراجع الاهتمام الحكومي والأكاديمي بالعلوم الاجتماعية لحساب العلوم الطبيعية

أتصور أن طبيعة الأزمة باعتبارها تتعلق بجائحة وبالتالي بقطاع الصحة، تفرض تعاظم الاهتمام بالبحوث والدراسات الطبية والحيوية والصيدلانية، ويصير المتخصصون في هذا المجال في بؤرة الاهتمام الحكومي والإنساني عمومًا. ولكن هذا التعاظم في الاهتمام من الطبيعي أن يتراجع إلى معدله الطبيعي عقب انقشاع غبار الأزمة. هذا التصور ينطبق على الصعيد العالمي ولا يُستثنى منه بطبيعة الحال المحيط العربي. وإن كان هذا لا يتنافى مع حقيقة أن الاهتمام الحكومي بقطاعات العلوم الطبيعية على الصعيد العربي تقليديًّا، أكبر بمراحل منه بقطاعات العلوم الاجتماعية وضمنها علم السياسة. ويتضح ذلك بجلاء في التوسع الحكومي الملحوظ في إنشاء الجامعات التكنولوجية، مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية في السعودية، وجامعة زويل للعلوم والتكنولوجيا، وغيرها الكثير من الجامعات التكنولوجية في مصر. وتبقى ملاحظة بالغة الأهمية قوامها أن علم السياسة حتى في الظروف الطبيعية ربما يحظى بالاهتمام الأقل حتى بين العلوم الاجتماعية؛ نظرًا لحساسية الموضوعات التي يتضمنها، والقضايا التي يثيرها بالنسبة لكثير من الأنظمة العربية، حال تلك الموضوعات والقضايا المتعلقة بالحكم الرشيد وحقوق الإنسان وغيرها.

٣- الجائحة وظاهرة التضليل الإعلامي

هذا يدعونا للحديث عما يُعرف بحروب الجيلين الرابع والخامس وما يرتبط بهما من مفهوم القوة الحادة Sharp Power، بما يعني استخدام كافة وسائل الدعاية والحرب النفسية ووسائل التواصل الاجتماعي في تفكيك اللُّحمة الوطنية وإثارة النعرات السلالية والدينية والقلاقل والاضطرابات داخل الدول المعادية. إنها إذًا حرب المعلومات في زمن المعلومات، حيث تنتشر مفردات مثل: وسائل التواصل الاجتماعي، القرصنة الإلكترونية، الدعاية السوداء، الحرب النفسية، حرب الأفكار، الإرهاب الإلكتروني، النفايات الإلكترونية، الذباب الإلكتروني، التضليل، المعلومات الزائفة، الخداع، الإغراء، غسيل الأدمغة، التفجير من الداخل، نشر الفوضى، التنصت الإلكتروني، تتبع إحداثيات الموقع الجغرافي، العمليات الاستخباراتية، المجتمع المدني الإلكتروني وغير الإلكتروني الذي يتم تجنيده

وتمويله وفقًا لأجندات غربية غالبًا. كما أنها حرب الضغوطات الاقتصادية واستهداف البورصات والعملات، وهي أيضًا الحرب القائمة على عمليات عسكرية محدودة ونوعية فائقة الدقة، تحقق أهدافًا بالغة الأهمية والحيوية في وقت محدود وبأقل تكلفة ممكنة، باستخدام أسلحة ذات قدرات تقنية متميزة في مقدمتها صواريخ الكروز الذكية وطائرات الدرونز أو الطائرات المسيرة عن بعد بدون طيار، وهي الحرب التي قد تقتضي أيضًا التحالف السري وغير المعلن مع تنظيمات وميلشيات مسلحة، قد يتم تصنيفها في العلن منظمات إرهابية. إنها حرب خليط بين هذا وذاك، وكل هذا وذاك يحقق أهداف السياسة الخارجية للدولة، باعتبارها في نهاية الأمر: فن اختيار الوسائل في خدمة الأهداف.

ولا شك أن هذه الحروب بمختلف آلياتها هي سمة مميزة للعصر باعتباره عصر المعلومات والتقنية، وبالتالي فاستخدام التضليل الإعلامي خلال أزمة كورونا لم يكن أمرًا جديدًا ولا طارئًا ولا مولودًا من رحم الأزمة، وإن كان هذا الاستخدام بدا كثيفًا خلالها، حيث لجأ كثير من الأنظمة السلطوية إلى تقديم معلومات مضللة سواءً في الداخل أو أمام العالم الخارجي عن مدى انتشار الوباء داخل دولها، وعن كفايتها في التعامل معه وتحجيمه. كما درات حرب دعائية كبرى بين الولايات المتحدة والصين في إطار من تبادل الاتهامات حول المسئولية عن نشر الفيروس والتقاعس في التعامل معه، واستغلال الأزمة في تحقيق مكاسب سياسية ضيقة الأفق، وغير مسئولة. كما لجأت دول عديدة، ومنها روسيا على سبيل المثال، إلى نشر أخبار عن تمكن علمائها من التوصل إلى لقاحات وعلاجات ناجعة لكوفيد-١٩. وانتشرت آلاف الوسائط المسموعة والمرئية على شبكات التواصل الاجتماعي تقدم تحليلات عن طبيعة الفيروس وأعراض المرض وتقديم العلاجات التي وصلت أحيانًا حد الخرافات للمرض. الأمر الذي أدخل الإنسان المعاصر في حلقة النفايات الإلكترونية الخبيثة، ووقف تائهًا أمامها بعيدًا كل البعد عن الوصول إلى أية حقائق. نريد أن نقول: نعم استخدمت عمليات التضليل الإعلامي بكثافة خلال الأزمة، لكنها لا ترتبط بها وجودًا وعدمًا، كانت موجودة قبلها وستستمر بعدها باعتبارها سمة العصر كما أسلفنا.

٤- الجائحة وجدل التنظير في العلاقات الدولية بين الليبرالية والواقعية

ظهرت النظرية الواقعية أو بالأحرى نموذج الفكر الواقعي في أعقاب الحرب العالمية الثانية بمواكبة أجواء دولية حبلى بالتوتر والصراع، وارتباطًا بتغيرات عميقة طالت بنية النسق الدولي وولجت به عصر الثنائية القطبية، بعد أن عصفت الحرب بالقوى القطبية الأوروبية التقليدية، وهبطت بها

إلى مصاف قوى الدرجة الثانية، مفسحة المجال أمام القطبين الأمريكي والسوفييتي لتصدر المشهد والإمساك بلجام السياسة الدولية. واعتبرت النظرية الواقعية حين ظهرت بمثابة الثورة على التوجهات الليبرالية المثالية التقليدية التي هيمنت على تحليل العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى؛ والتي كانت تدور إجمالًا حول البحث عن واقع عالمي يسوده السلام وتحكمه قيم التعاون الإنساني بمنأى عن الأنانية، وكل المبادئ غير الخيرة التي جرَّت على البشرية ويلات حرب عالمية مدمرة كان ينبغي عليها، حسب التحليل المثالي، بذل كل الجهود الممكنة لتجنب تكرار حدوثها. ومنذ ذلك الحين والجدل حد الصراع دائر على أشده بين التيارين الفكريين الأكثر بروزًا في تحليل السياسة الدولية. إذ ما برح الليبراليون يؤكدون على الطبيعة البشرية الخيرة بطبعها، وعلى كون الحرب ظاهرة عارضة غير أصيلة يمكن للبشرية أن تتخلص منها ومن كل صور الصراع والعنف، من خلال مبادئ وهياكل تنظيمية تستجيب لنوازع الخير الأصيلة في النفس البشرية. ويتأسس النموذج الليبرالي عمومًا على عدة أفكار مبدئية رئيسية: الفكرة الأولى قوامها أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل من شأنه أن يثني الدول عن استخدام القوة في مواجهة بعضها لبعض، نظرًا لأنه من شأن الحرب أن تهدد رخاء كافة الأطراف على حد سواء. أما الفكرة الثانية والتي ترتبط غالبًا باسم الرئيس وودرو ويلسون فمؤداها اعتبار انتشار الديمقراطية بمثابة ركيزة أساسية للسلام العالمي، نظرًا لأن النظم الديمقراطية، حسب هذا التصور، هي بطبيعتها أكثر سلمية من النظم السلطوية. وأما الفكرة الثالثة والتي ترتبط بها إحدى النظريات الليبرالية الأكثر حداثة ففحواها أن المؤسسات الدولية، حال منظمة الأمن الجماعي الكبرى المتمثلة في الأمم المتحدة، ووكالة الطاقة الدولية، وصندوق النقد الدولي؛ كلها وغيرها مؤسسات يمكن أن تقلص ظاهرة سلوك الدولة القائم على الأنانية، ولا سيما من خلال تشجيع الدول عن التخلي عن المكاسب الآنية من أجل جني المنافع الكبرى المترتبة على التعاون الدائم. إن ضمان السلام والأمن الدوليين يمكن أن يتحقق من خلال القانون الدولي والمنظمات الدولية، والتكامل السياسي، والتحول الديمقراطي. وعليه فإن افتراض التعاون المؤسسي بين الدول على الصعيد الدولي يمثل محور النظرية الليبرالية الجديدة.

وفي المقابل يؤكد الواقعيون الكلاسيكيون على كون الأصل في النفس البشرية أنها شريرة وأنانية وصراعية بطبيعتها، وبالتالي، فإنه يتعين علينا أن نركز على كيفية مطاردة البشر لمصالحهم، وكيف يكتسبون القوة كي يحققوا هذه المصالح. إن المؤكد أن البشر سيسعون دومًا إلى تحقيق مصالحهم ولن يترددوا في استخدام كل قوة تتاح لهم من أجل ذلك، مع التسليم بأنه لا توجد مصالح واحدة متفق

عليها بين كل البشر، كما لا توجد وسائل واحدة لتحقيق تلك المصالح، حيث تتسم المصالح والوسائل بالتغير عبر الزمن. وكذلك الحال على صعيد الدول، حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها في ضوء عناصر القوة المتاحة لها، فالدولة القوية سوف تسعى إلى فرض إرادتها وإملاء شروطها في السياسة الدولية باستخدام قوتها البحرية أو النووية أو حتى مقدراتها السياسية والاقتصادية، لذلك يتعين، حسب هانز مورجنثاو مؤسس الواقعية الكلاسيكية، أن نلم بعناصر قوة الدولة كالجغرافيا، والموارد الطبيعية، والمقدرة الصناعية، ومستوى الاستعداد العسكري، والسكان، والشخصية القومية، والروح المعنوية، وكفاءة الدبلوماسية، ونظام الحكم.

إن السياسة الدولية، حسب مورجنثاو، شأنها شأن عالم السياسة قاطبة ليست إلا حالة صراع من أجل القوة، كما أن العلاقات بين الدول هي علاقات قوى لا يحكمها سوى قانون واحد هو قانون المصلحة القومية. إن القوة والمصلحة والصراع ظواهر لصيقة بالبيئة الدولية، وهي كلها ترتد إلى أصل واحد هو الطبيعة البشرية التي قوامها الشر والأنانية. ثم إن البيئة الدولية هي بطبيعتها بيئة فوضوية نظرًا لعدم وجود سلطة عليا فوق الدول، إن بنية النسق الدولي هذه، حسب الواقعيين الجدد بقيادة كينيث والتز، تحتم التركيز في التحليل على معضلة الأمن باعتبارها الهاجس الأساسي للدول قاطبة، والذي يمثل إفرازًا طبيعيًّا لطبيعة النسق الفوضوية. ففي ظل غياب السلطة العليا الحاكمة لسلوك الدول تدرك الدول، ولا سيما القوى العظمى، أنها تتفاعل في ظل نسق دولي يقوم على مبدأ مساعدة الذات Self-help، بمعنى أن على كل دولة أن تعتمد على نفسها لتأمين بقائها، نظرًا لأن الدول الأخرى تمثل مصدرًا للتهديد المحتمل في ظل غياب سلطة عليا فوق الدول، يمكنها التحرك لدعم أية دولة تتعرض للهجوم. وبالتالي تتكرس حسب الفكر الواقعي فكرة السعي الأناني الذاتي من قبل كل دولة إلى تحقيق مصلحتها القومية في إطار قوتها الذاتية أيضًا، وبالتالي فالسبيل الوحيد في ظل بيئة فوضوية لتحقيق الاستقرار هو ميزان القوة. وارتباطًا بما سبق، نقدم فيما يلي إجابتنا عن التساؤل المتعلق بمن المنتصر في الجدال هذه المرة، بصدد تفسير السلوك الدولي خلال أزمة كورونا: الطرح الليبرالي أم الطرح الواقعي؟

كان الليبراليون، ولا سيما دعاة المؤسساتية يجادلون دومًا بأن بالإمكان بلوغ الخلاص من ظاهرة الصراع الدولي، وما يرتبط بها من أفكار دشنها الواقعيون حال القوة والمصلحة القومية ومعضلة الأمن وميزان القوة، والاستعاضة عن كل ذلك بصور متنوعة من التعاون، وربما الوصول إلى نوع من التكامل بين الدول يمكن التأسيس له بوسائل عديدة، أبرزها الاعتماد الاقتصادي المتبادل، والانخراط في

المنظمات الدولية بشتى أنماطها من عالمية وإقليمية. وفي مبارزاتهم الفكرية مع غرمائهم الواقعيين كان الليبراليون يلجأون إلى أنموذج الاتحاد الأوروبي كمثال جلي على صحة طرحهم، ويفيضون في الثناء على هذا الكيان، وكيف أن زمرة من الدول الأوروبية المتناحرة، التي تمتلك تاريخًا طويلًا مخضبًا بالدماء جراء الحروب الطاحنة التي خاضتها بعضها تجاه البعض لا سيما ألمانيا وفرنسا، صار بمقدورها أن تنفض عنها غبار الصراع الدامي الطويل، وتنخرط في وحدة تكاملية بالغة التماسك والتعاضد يشار إليها بالبنان في العالمين. لكن يبدو أن سلوكيات دول الاتحاد الأوروبي خلال أزمة كورونا الراهنة جاءت على عكس ما يشتهي الليبراليون، حيث سرعان ما بادرت الدول الأوروبية في خضم الأزمة إلى إغلاق حدودها القومية، والتعامل وفقًا لمقتضيات مصالحها الضيقة بعيدًا عن أي صيغ تكاملية حقيقية، ولسان حال كل دولة أنا ومن ورائي الطوفان، مما دعا العديد من الشعوب الأوروبية لا سيما الشعب الإيطالي إلى التساؤل حول جدوى الاتحاد الأوروبي إن لم تقف دوله مجتمعة إلى غوث بعضها لبعض، وفقًا للمبدأ المرتجى: الكل للواحد والواحد للكل. وهي أمور كلها تنذر بتهاوي الكيان الاتحادي الأوروبي ربما في ذات تاريخ انقشاع الأزمة.

على صعيد آخر جاءت سلوكيات بعض الدول خلال الأزمة أقرب إلى سلوكيات قطاع الطرق في بعض عصور الانحطاط البشري، حيث قام العديد من الدول بأعمال سطو على المعدات والمستلزمات الطبية التي حاولت دول أخرى تأمينها لشعوبها في مواجهة جائحة كورونا، لقد صرنا بصدد ما عُرف بحرب الكمامات. فعلى سبيل المثال سطت دولة التشيك على نحو ١٠٠ ألف قناع طبي كانت مرسلة من الصين إلى إيطاليا، كما فعلت الولايات المتحدة ذات الفعلة، حيث قامت بأعمال قرصنة على مئات الآلاف من الأقنعة الطبية في مطار بانكوك ضمن شحنتين كانت أولاهما موجهة إلى ألمانيا، والثانية لدولة فرنسا. كما وُجهت اتهامات بقرصنة أجهزة ومعدات طبية تتعلق بالجائحة إلى كل من تركيا وفرنسا وغيرهما، ناهيك عن دخول دول كالولايات المتحدة وألمانيا في مزايدات من أجل خطف صفقات أجهزة طبية كانت دول أخرى مثل البرازيل وسلوفاكيا تعاقدت على شرائها من الصين. وفي السياق ذاته صدرت عن بعض كبار القيادات الدولية خلال الأزمة تصريحات مفعمة بالأنانية القومية، وتغليب اعتبارات المصلحة على كل اعتبارات أخلاقية أو أخرى تتعلق بإعلاء قيم التعاون الدولي. من ذلك تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حين قال في أكثر من مناسبة: «اللقاحات والأقنعة للأمريكيين أولًا».

وتأسيسًا على كل ما تقدم يمكن القول: إننا بصدد هزيمة أخرى للنظرية الليبرالية أمام طروحات المنظرين الواقعيين، وهي الهزيمة التي أبانتها بجلاء مجريات أحداث وتفاعلات أزمة كورونا الراهنة وسلوك الدول الكبرى خاصةً خلالها.

٥- فعالية التعامل مع الجائحة بين النظم الديمقراطية النيابية والنظم السلطوية

ذاعت خلال فترة الأزمة مقولة قوامها أن الأنظمة السلطوية كانت أكثر فعالية في التعامل مع الجائحة وإدارة أزمة كورونا. وهي مقولة تثير العديد من التساؤلات الهامة أبرزها: هل فعلًا كانت الأنظمة السلطوية أكثر كفاءة وفعالية في إدارة أزمة كورونا؟ وإذا كان ذلك كذلك هل يمكننا أن نوصي بالتخلي عن تحليلاتنا وتخريجاتنا التقليدية كأكاديميين باعتبار أنظمة الديمقراطية النيابية هي النموذج الذي يتعين أن تسعى إليه كافة الشعوب إن هي أرادت النظام السياسي الأكثر كمالًا ومثالية؟

يشار بدايةً إلى أن النظم السلطوية تتسم بسرعة اتخاذ القرارات سواءً في أوقات الأزمات أو حتى في الأوقات العادية، ومرد ذلك بطبيعة الحال إلى كون عملية اتخاذ القرار في تلك النظم هي عملية تحكمية تضيق فيها دائرة المشاركة والمشورة إلى حد كبير، إذ غالبًا ما تقتصر دائرة صنع القرار على رأس النظام، ونفر محدود من المقربين منه، والذين يحظون بثقته الشخصية الكاملة. وبالتالي فلا مجال يذكر لانتظار قرارات من مؤسسات تشريعية أو نصائح من بيوت خبرة ومراكز بحثية، ولا اعتبار يُذكر لتوجهات الرأي العام، ورؤى جماعات الضغط والمصالح وسائر قوى المجتمع المدني التي هي غالبًا في ظل هذه النظم كيانات شكلية مدجنة موالية للنظام وتابعة له، وربما تقوم بدور أداة دعاية له. ومن طبيعة عملية صنع واتخاذ القرار هذه قد يسقط بعض المحللين في فخ القول بأن النظم السلطوية كروسيا الاتحادية والصين وكوريا الشمالية كانت أكثر فعالية ونجاحًا في إدارة أزمة الجائحة، باعتبار أن عدد الإصابات المعلن عنها في ظل هذه الدول أقل بمراحل منه في دول نيابية مثل الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وغيرها. وهو تحليل ولا شك متسرع، ويفتقر إلى الدقة والموضوعية، لا سيما إذا ما أخذنا بعين الاعتبار تاريخ وواقع النظم السلطوية في التعتيم الإعلامي وتزييف الحقائق، بآلاتها الدعائية التي تعتبر رسالتها تمجيد خطايا الزعيم. ناهيك عن استهانتها بحقوق الإنسان، وفي مقدمة هذه الحقوق حق الحياة نفسه، وبالتالي فالحفاظ على أرواح الناس وتدقيق وتوثيق المعلومات المتعلقة بالوفيات أمور لا تدخل ضمن اهتمامات مثل ذلك. وعليه فلا يوجد أي دليل موضوعي يؤكد صحة الزعم بأن عدد الإصابات والوفيات بكورونا كان أقل في الدول ذات النظم السلطوية. ونشير هنا إلى عملية التعتيم

التي مارسها النظام الصيني بصدد منشأ الفيروس، ورفضه تقديم أية معلومات عن مختبر يوهان الذي ربما تسبب في انتشار الفيروس حسب بعض التحليلات، ناهيك عن اعتقال الطبيب الذي حاول نشر الحقائق حتى توفي في نهاية المطاف متأثرًا بإصابته بكورونا.

ومهما يكن الأمر، فإننا لا يمكن بطبيعة الحال أن نتقبل المقولات بأفضلية النظم السلطوية، وهي المقولات المؤسسة على زعم فعالية هذه النظم في إدارة الأزمة. ولا يمكن لباحث أو محلل سياسي موضوعي أن يدعو إلى أنظمة قمعية تقدس حكم الزعيم، الرجل الواحد، والفكر الواحد، والرأي الواحد، والإعلام الموجه، بوصفه بديلًا للنظم النيابية الحرة القائمة على مذهب الحقوق الطبيعية بما تتيحه من حكم رشيد قوامه تقديس الحقوق والحريات الإنسانية، وتداول السلطة سلميًّا، وسيادة القانون، والمشاركة السياسية الحقة، والإعلام الحر. ولا يثنينا عن ذلك بطبيعة الحال تراجع الممارسات الديمقراطية وانتشار بعض قيم الشعبوية في ظل بعض الديمقراطيات الكبرى حال الولايات المتحدة وفرنسا، ومن ذلك بعض الممارسات والتصريحات التي واكبت الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة، حال ما صدر عن الرئيس الأمريكي ترامب (المهزوم) وحملته الانتخابية من اتهامات بتزوير الانتخابات، كتلك الانتخابات الشكلية الهزلية المعهودة التي تُجرى في دول العالم الثالث وجمهوريات الموز.

٦- الجائحة واحتمالات تزايد الاهتمام ببعض حقول وموضوعات علم السياسة

أ) أتصور أن يتعاظم الاهتمام بحقل إدارة الأزمات، وهو الحقل الذي أينع بقوة في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، التي تعد أخطر أزمة في التاريخ المعلوم هددت الوجود البشري.

ب) كما أتصور أن تُقدم تحليلات جديدة مختلفة عن التحليل التقليدي لموضوعات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها حق الحياة.

ج) أتوقع مزيدًا من التحليلات، ربما تكون مختلفة عن سابقاتها في موضوع عملية صنع القرار بين النظم الحرة والسلطوية.

د) وربما يعاد النظر في كثير من التحليلات المتعلقة بفكرة العولمة، بعدما أسفرت عنه الأزمة من سلوكيات دولية تميل إلى التقوقع عوضًا عن الانفتاح على الآخر في التعاطي مع الأزمة وتداعياتها.

هـ) أتوقع تحليلات موسعة عن فكرة التنظيم الدولي وفعالية وتفعيل المنظمات الدولية والإقليمية العامة والمتخصصة.

و) أتوقع أن يراق مزيد من الحبر على مذبح الجدل التاريخي والمتواصل بين مشايعي النماذج الفكرية التنظيرية الكبرى في السياسة الدولية، وفي مقدمتها: النموذجان الليبرالي والواقعي.

ز) أتوقع تزايد الاهتمام بالتحليلات المتعلقة بفكرة القوة الحادة وآليات وفعالية حروب الجيلين الرابع والخامس.

وأخيرًا: هل من توصية أكاديمية لصانع القرار العربي؟

ربما تكون التوصية الأبرز في تصوري هي ضرورة تعظيم الاهتمام بمراكز إدارة الأزمات، وتعزيز الإيمان بأهمية وجدوى المراكز البحثية وبيوت الخبرة، وإنتاجها للأوراق البحثية، وأوراق سياسات، وتوصيات. كما أرى أنه آن الأوان لأن تحذو جامعاتنا حذو بعض الجامعات الغربية الكبرى (كجامعة جونز هوبكنز مثلًا) من حيث إنشاء مراكز بحثية متخصصة في إدارة الصراع، وأرى أننا تأخرنا كثيرًا في هذا الصدد، لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أننا طرف أصيل في الصراع العربي الإسرائيلي المعروف بكونه متجذرًا ومستعصيًا على الحل، لارتباطه بالمشكلة الفلسطينية التي يرى كثير من المحللين أن حلها قد يؤدي إلى حل ٩٠٪ من مشكلات العالم المعاصر.